# آراء ابن كَيسان النحوية والصرفية في شرح السّيرافي على كتاب سيبويه (جمعاً ودراسة)

The Grammatical and Morphological Opinions of Ibn Kisan on the Serafi explanation of Sibawayh's book (A collection and A study)

إعداد
د. عبير محمد حمد الحمامة
أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب
في محافظة الرس بجامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

By: Dr. Abeer Mohammed Hamad Alhamamah
Assistant Professor In The Department Of Arabic
Language-College Of Science And Arts At Arrass
-Qassim University-Ministry
Of Higher Education -Kingdom Of Saudi Arabia
3534@Qu.edu.sa

## الملخص

خصص هذا البحث لجمع آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في شرح السيرافي على كتاب سيبويه ودراستها، ومقارنتها بأقوال النحويين السابقين واللاحقين، وخَلُص إلى النتائج التالية:

١- أن السيرافي لم يذكر آراء ابن كيسان المخالفة لرأيه على سبيل الاعتراض مطلقًا.

٢- أن السيرافي في بعض المواضع لا ينسب إلى الكوفيين الرأي الذي يتابعهم عليه ابنُ كيسان، بل يكتفي بنسبته إليه.

٣- أن الغالب على هذه الآراء مخالفةُ البصريين واختيار مذهب الكوفيين.

٤- أن ابن كيسان ميّال إلى التوسع في السماع.

٥- أن ابن كيسان لا يجد بأسًا في القياس على ما شذ عن القياس حين لا يكون شاذًّا في الاستعمال.

٦- أن ابن كيسان نحويٌّ شجاع، مستقلّ برؤيته ورأيه، ولعل هذا ما حمل بعض النحويين على انتقاده، وانتقاصه بأنه خلط بين المذهبين ولم يتقنهما.

٧- أن عناية النحويين الكبار بآراء ابن كيسان، ونصَّهم عليها في مصنفاتهم دليلٌ على مكانته.

**الكلمات المفتاحية:** ابن كيسان- شرح السيرافي- النحو - الصرف.

**Abstract:**

This research is devoted to collecting and studying Ibn Kisan's grammatical and morphological opinions on the Serafi explanation of Sibawayh's book, and comparing them with the views of the previous and later grammarians, and concluded with the following results:

1- The Serafi did not mention the opinions of Ibn Kisan that were contrary to his opinion as an objection at all.

2- That the Serafi in some instances does not ascribe to the Kufis the opinion that Ibn Kisan agrees with them on, but rather attributes it to him.

3- The majority of these views are in opposition to the Basris and choosing the Kufis school of thought.

4- That Ibn Kisan tends to listening to various views.

5- Ibn Kisan does not stand against an analogy to what deviates, when it is not abnormal in use.

6- Ibn Kisan is a brave grammarian, independent in his vision and opinion, and perhaps this is what led some grammarians to criticize him, and belittled him for mixing the two schools of thought and not mastering them.

7- The great grammarians' attention to Ibn Kisan's views, and using them in their works, is evidence of his important position.

**Keywords:** Ibn Kisan - explanation of the Serafi - grammar - morphology.

***

## المقدمة

عاش ابن كيسان رحمه الله في بغداد، إبّان العصر العباسي، في القرن الثالث الهجريِّ الذي يُعدّ أزهى عصور النهضة العلمية والفكرية في الدولة الإسلامية، حيث اصطفاقُ التيارات السياسية الدينية بين المعتزلة وأهل السنة، واختلاف موازين قُواها في عهدي المأمون والمتوكل، ثم الثورة العلمية بانتشار المعاهد والمدارس العليا، والتوسع في ترجمة علوم الفرس واليونان، والانخراط في علم الكلام والفلسفة والمنطق، مع استمرار ازدهار العلوم الشرعية، والتاريخ، والفلك، والجغرافيا، وسائر الفنون، وما نتج عن ذلك من رعاية الدولة العباسية للعلماء، وإكرامهم ورفعهم في أعلى مكانة، وتقريبهم من السلطة والخلفاء.

وقد انعكس أثر ذلك بالطبع على العلوم اللغوية بصورة مباشرة، نظرًا لارتباطها الوثيق بتلك العلوم جميعًا، ولاهتمام الخلفاء بالعربية وحرصهم على الإلمام بها، والتشجيع على تعلُّمها، وتقديم الدعم المالي والاجتماعي لأئمتها وعلمائها.

وقد كانت بغداد ملتقى علماء المدرستين النحويتين العُظمَيين في ذلك الوقت، ما أتاح لابن كيسان أن يتتلمذ على قطبيهما المبرد وثعلب، وعلى كوكبة من أهم علماء البصريين والكوفيين، ليَخرج من قلب الصراع المذهبي والتعصب النحوي إلى سعة الاعتدال والنضج العلميّ، فيؤلّف أول مصنف

في مسائل الخلاف بين المدرستين، ويضع اللبنة الأولى في المدرسة البغدادية، ويرسم منهجها العام وهيكلها الرئيس.(١)

وقد نال نحوُ ابن كيسان عناية العلماء، فنرى الكثير من آرائه في مصنفات النحويين لقرون طويلة تالية، تُعرَض وتناقَشُ ويعتدّ بها، ومن هؤلاء النحويُّ الجليل أبو سعيد السيرافيّ في شرحه على كتاب سيبويه، أهمِّ مصنفٍ نحويٍّ على الإطلاق، ولهذا وجدت من الجدير بالاهتمام أن أتفحص آراء ابن كيسان المبثوثة في غضون شرح السيرافي، وأتناولَها بالبحث العلمي، فأقارن بينها وبين آراء الكتاب، وأبيّن موقف السيرافي والعلماءِ سواه منها، وأرجو أني كنت موفقةً في هذا، فإن أحسنت فيما اجتهدت؛ فمن الله المُعين المسدِّد، وإن أخطأت فمن نفسي ونقصي والشيطان، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في سؤالٍ رئيسٍ: ما الآراء النّحْوية والصّرفية لابن كيسان في شرح السِّيرافي على كتاب سيبويه؟ وتتفرع عنه الأسئلة التالية:

١- هل كانت آراء ابن كيسان موافقة لرأي البصريين أو الكوفيين؟

٢- ما الأصول التي يميل إليها ابن كيسان في آرائه؟

٣- ما موقف ابن كيسان من القياس وما شذ عنه؟

٤- هل تبع ابن كيسان النحاة أم كان مستقلاً برأيه؟

**أهمية الموضوع:**

١- القيمة العلمية لآراء ابن كيسان النحوية والصرفية.

٢- علوّ مكانة ابن كيسان عند العلماء، إذ وصفوه بأنه أنحى من شيخيه المبرد وثعلب، كما عده بعضهم مؤسس المدرسة البغدادية.

٣- المنزلة الجليلة لكتاب (شرح السِّيرافي على كتاب سيبويه) فهو من أهم الكتب التي حلت ألغاز الكتاب، ووضحت غوامضها.

**أهداف البحث:**

١- جمع الآراء النّحْوية والصّرفية لابن كيسان في شرح السِّيرافي على كتاب سيبويه ودراستها.

٢- ذكر مدى موافقة آراء ابن كيسان لرأي البصريين أو الكوفيين.

٣- بيان علاقة آراء ابن كيسان بالسماع والقياس.

٤- توضيح مدى متابعة ابن كيسان لغيره من النحاة من عدمها.

**منهج البحث:**

سلكت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي؛ فجمعت الآراء النّحْوية والصّرفية لابن كيسان في شرح السِّيرافي على الكتاب، ثم درستها، وذكرت أقوال النحويين فيها.

**إجراءات البحث:**

- ترتيب المسائل بحسب ورودها في شرح

(١) انظر: ابن كيسان النحوي (١١٤).

السِّيرافي على كتاب سيبويه.

- نقل نص كلام السيرافي، ثم بيان من نسب هذا الرأي لابن كيسان من النحاة.

- دراسة المسائل وعرض الأقوال والحجج، وبيان من خالف ابن كيسان ومن وافقه.

- كتابة الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين {}، وعزوها في الحاشية.

- توثيق النقول والقراءات القرآنية من مصادرها المعتمدة.

- التعليق على المسائل إذا لزم الأمر.

- الاكتفاء بذكر معلومات النشر للمصادر والمراجع في فهرس المصادر والمراجع.

- تذييل البحث بفهرسين؛ أحدهما للمصادر والمراجع، والآخر للموضوعات.

**خطة البحث:**

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وجعلت المسائل في مباحث، ثم ذيلته بفهرسين كما يلي:

**المقدمة، وتشمل ما يلي:**

- مشكلة البحث.
- أهمية الموضوع.
- أهداف البحث.
- منهج البحث.
- إجراءات البحث.
- خطة البحث.

**التمهيد، ويشمل:**

- التعريف بابن كيسان النحوي.
- التعريف بأبي سعيد السيرافي.

**المبحث الأول: أصل أداة التعريف وحكم همزتها.**

**المبحث الثاني: جواز تقديم خبر (مازال) وأخواتها على (ما).**

**المبحث الثالث: تقديم الحال على عاملِها حرفِ الجر.**

**المبحث الرابع: اللغات في (كأيّن).**

**المبحث الخامس: دخول الطلب على ما فيه (أو).**

**المبحث السادس: تحريك عين المذكر العاقل ذي التاء إذا جُمعَ جمعَ سلامةٍ مذكّرًا.**

**المبحث السابع: جمع (سَنة) و(ابن) إذا سمي بهما.**

**المبحث الثامن: جمع (بنت) و(أخت) إذا سمي بهما.**

**المبحث التاسع: جمع (ذيت) إذا سُمِّي به.**

**المبحث العاشر: جمع الصفة من (أفعل) جمعًا سالمًا.**

الخاتمة، وتشمل أهم نتائج البحث.

**الفهارس، وتشمل:**

- فهرس المصادر والمراجع - فهرس الموضوعات.

التمهيد.

***

**أولاً: ابن كيسان النحوي**[١]

أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، وكيسان لقبٌ لأبيه، هو أحد النحاة المشهورين، ويعدّ رأسًا من رؤوس المدرسة البغدادية، هو وابن شُقير وابن الخياط.

أخذ عن أبي العباس المبرد، وأبي العباس ثعلب، وكان ثقةً ضليعًا في نحو البصريين والكوفيين، قال عنه ياقوت: كان كما قال يعرف المذهبين إلا أنه كان إلى البصريين أميل.

وقال عنه أبو بكر بن مجاهد: كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين، يعني المبرد وثعلبًا.

على حين وصفه ابن الأنباري بأنه خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيئًا.

ولابن كيسان مصنفات كثيرة، في النحو والصرف واللغة، منها: المهذب في النحو، وشرح الطوال؛ وغلط أدب الكاتب، واللامات، والبرهان، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، وعلل النحو، ومصابيح الكتاب، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

واختلف في سنة وفاته؛ فقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين، وذلك في خلافة أبي الفضل جعفر المقتدر بالله تعالى بن المعتضد، وقيل: لأيام خلون من شوال سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وقال ياقوت: «هذا لا شك سهو؛ ففي تاريخ أبي غالب همام بن الفضل بن المهذب المغربي أنه مات سنة عشرين وثلاثمائة» واليقين أنه عاش طويلاً، فقد كانوا إذا عرّفوه قالوا: المعمّر النحوي الثقة.

**ثانياً: أبو سعيد السيرافي**[٢]

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني السيرافي، نحوي ضليع وعالم موسوعي، مولده بسيراف قبل عام سبعين ومائتين، وفيها ابتدأ طلب العلم، وخرج إلى عمان وتفقه بها، وأقام ببغداد إلى أن مات بها في خلافة الطائع، قرأ على أبي بكر ابن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر ابن دريد اللغة، وكلاهما درّس عليه النحو، وقرأ على أبي بكر ابن السراج وأبي بكر المبرمان النحو.

كان يدرّس القرآن وعلومه، والقراءات، والنحو واللغة، والفقه والفرائض، والكلام، والشعر والعروض والقوافي، والحساب، وعلومًا أخرى. وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، وينتحل في الفقه مذهب الأحناف.

صنف تصانيف كثيرة؛ أكبرها شرح كتاب سيبويه، قال الأنباري: «ولم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه؛ ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً».

كما له شرح الدريدية، وألفات القطع والوصل، والإقناع في النحو - ولم يتمه، فأتمه ولده يوسف- وشواهد سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه، والوقف والابتداء، وصنعة الشعر والبلاغة، وأخبار

(١) انظر ترجمته في نزهة الألباء (١٧٨) ومعجم الأدباء (٢٣٠٧/٥) وإنباه الرواة (٣٥٤/١) وسير أعلام النبلاء (٢١٢/١٢) والوافي بالوفيات (٢٤/٢) وبغية الوعاة (١٩/١) والبُلغة للفيروزآبادي (٢٥٠) والمدارس النحوية (٢٥١).

(٢) انظر ترجمته في نزهة الألباء (٢٢٧) ومعجم الأدباء (٨٧٦/٢) ووفيات الأعيان (٧٩/٢) والوافي بالوفيات (٤٧/١٢) وبغية الوعاة (٥٠٨/١).

النحاة البصريين.

توفي سنة أربع وستين، وقيل سنة خمس وستين، قال ابن خلّكان: «والصحيح هو الأول والله أعلم».

المبحث الأول: أصل أداة التعريف وحكم همزتها

قال السيرافي: «**وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعًا بمنزلة (قد) وأن الألف قد كان حكمها ألا تحذف في الكلام، غير أنهم حذفوها لما كثرت؛ استخفافًا، لا على أنها ألف وصل، وقائل هذا ابن كيسان، واحتج بقطعهم إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات، ولا حجة له في هذا عندي؛ لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف، من ذلك قول الشاعر:**»[1]

**لا نسب اليوم ولا خلّة**
**إتسع الخرق على الرّاقع**

**فقطع ألف (اتّسع)، وليس هي مع اللام**».[2]

وفي موضع آخر: «**ألا ترى أن الإنسان إذا نسي الاسم الذي فيه ألف ولام جاز أن يقف على الألف واللام ويتذكر ويجعل علامة الوقف عليه والتذكر الياء التي تزيدها فتقول: (ألِيْ) ثم تقول: (الفرس) كما تقول: (قدي) إذا نُسِي ما بعده، واستشهد بقوله: (وألحقنا بِذَلْ ) إلا أنه لم يزد فيه ياءً للقافية، وقد كان ابن كيسان يتعلق بهذا، ويجعلها ألفَ قطع، ولكنها لما كثرت في الكلام طرحوها واستخفوا حذفَها، وليس سبيلها كسبيل الألف في ابن وامرئ؛ لأن الميم ليست منفصلةً ولا الباء، كما كانت اللام منفصلةً من الاسم كانفصال (قد) من الفعل**».[3]

فثمة خلاف في همزة أداة التعريف: هل هي همزة قطع أم وصل؟ والجواب عن ذلك يحدده مفهوم أداة التعريف عند النحويين، وهذا محل خلاف أيضًا، فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن حرف التعريف هو اللام وحدها، وأن الهمزة ما هي إلا همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن، ولهذا تسقط في الدرْج إذا انفتحت اللام، وهذا الرأي منسوب إلى سيبويه،[4] وعليه أكثرُ النحويين،[5] قال أبو حيان: «مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان».[6]

الثاني: أن حرف التعريف (ال) بكمالها، وهمزتُها ليست بوصل ولا بقطع، إنما هي حرفٌ زائدٌ معتد به في الوضع لأنها مفتوحة، ولو كانت همزة وصل لكانت مكسورة، وهذا أيضًا نسبه ابن مالك[7] إلى

---

(١) من السريع، منسوب لأنس بن العباس في الكتاب (٢٨٥/٢) والأصول (٤٠٣/١) وشرح أبيات سيبويه (٨/٢) ولنصر بن سيار في الجمهرة (٧٦٨/٢) وبلا نسبة في اللمع (٤٤) والبديع في علم العربية (٥٧٩/١) وشرح المفصل (٩٣/٢).

(٢) شرح السيرافي (٢٠٢/١).

(٣) شرح السيرافي (١٦/٥).

(٤) انظر نسبته إلى سيبويه في: البديع (٣١٩/٢) وتوجيه اللمع (٥٧٦) وشرح المفصل (١٣٤/٥) والجنى الداني (١٣٨).

(٥) كالمبرد في المقتضب (٩٠/٢)، وابن خالويه في إعراب القراءات (٤٢٢/١) والفارسي في التعليقة (٢٠٤/٤) وابن جني في سر الصناعة (١٥/٢) وابن عصفور في الممتع (٤٣٩).

(٦) الارتشاف (٩٨٥/٢).

(٧) الكتاب (٢٢٦/٤).

سيبويه، استنادًا إلى قوله في الكتاب: «و(أل) تعرّف الاسم في قولك: القوم، والرجل»[١].

والثالث: أن حرف التعريف (أل) بكمالها، وهمزته قطع، فهو بمنزلة (قد)، واحتجوا لذلك بأن (أل) مختصة بالأسماء كما أن (قد) مختصة بالأفعال، فهي على حرفين مثلها، واستدلوا بأن الناسي إذا وقف على (أل) يقول: ألِي، كما قال الواقف على (قد): قدي، فدل على أنه ثنائي الوضع، وهذا منسوب إلى الخليل،[٢] ونسبه أبو حيانٍ إلى ابن كيسان،[٣] وهو اختيار ابن مالك.[٤]

ووفق الشاطبي بين رأي الخليل وسيبويه، قال:»إذا قلنا: إنها (أل) بكمالها، فهل الهمزة أصلية أم زائدة؟ فمذهب سيبويه أنها زائدة، ومذهب الخليل أنها أصلية».[٥]

هذا حاصل خلافهم في حرف التعريف، ورأى أبو حيان بأن هذا الخلاف قليل الجدوى، وبأن هذه الأداة من أصل الوضع، والأوضاعُ لا تعلل.[٦]

فأما ابن كيسان فيرى أن الهمزة التي في أداة التعريف همزة قطع،[٧] ولكن هذه الهمزة لما كثرت في الكلام وعُرف موضعُها - والهمزة مستثقلة- حُذفت في الوصل لضربٍ من التخفيف،[٨] واحتج لرأيه بأمرين رأى السيرافيُّ أن الذي حملَهُ عليهما كلامُ سيبويه، وما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب.[٩]

أما الأول: فأنهم يقطعونها في أوائل الأنصاف الثانية للأبيات، نحو قول الشاعر:[١٠]

**ولا يبادر في الشتاء وليدنا**
**ألقدر ينزلها بغير جعال**

ورده السيرافي بأنهم يصنعونه في (أل) وغيرها فلا حجة فيه، وقال: إن هذا إنما كثر في النصف الأخير؛ لأنهم في الإنشاد يسكتون على آخر الصدر، فيصير أولُ العجُز كأنه مبتدأ.[١١]

وأما الثاني: فأن الهمزة مفتوحة، ولو كانت همزةَ وصل لكانت مكسورة، وقال ابن مالك في انتصاره لهذا الرأي: «لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل،

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد (٤٢) وشرح التسهيل (٢٥٣/١)
(٢) انظر: الكتاب (٣٢٤/٣) وسر الصناعة (١٥/٢) والبديع (٣١٩/٢) وتوجيه اللمع (٥٧٦) وشرح المفصل (١٣٤/٥) واللمحة في شرح الملحة (١٢٨/١) وشرح التسهيل (٢٥٣/١).
(٣) انظر: التذييل والتكميل (٢١٨/٣) والارتشاف (٩٨٥/٢).
(٤) انظر: شرح التسهيل (٢٥٤/١).
(٥) المقاصد الشافية (٥٥٠/١).
(٦) انظر: الارتشاف (٩٨٥/٢).
(٧) انظر نسبته إليه في: التذييل والتكميل (٢١٨/٣) والجنى الداني (١٣٨) والدر المصون (١٣/٣) والمساعد (١٩٦/١) وهمع الهوامع (٣٠٦/١).
(٨) انظر: المنصف (٦٥- ٦٦).
(٩) انظر: الكتاب (٣٢٥/٣) و(١٥٠/٤).
(١٠) من الكامل، منسوب في شرح أبيات سيبويه لحاجب بن جندب (٣٢٢/٢) ومنسوب إلى لبيد في الأصول (٤٤٦/٣) وبلا نسبة في الكتاب (١٥٠/٤) والمحكم (٧٨/٧).
(١١) انظر: شرح السيرافي (٢٠٣/١).

وموجبة لعدم النظائر؛ أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحدٍ ساكن، ولا نظير لذلك، الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضًا، الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضًا».[1]

ونبه أبو حيان على أن الخليل لم يقل بأنها همزة قطع، وأما تشبيهه بقد؛ فليس من حيث إن همزته قطع، وإنما هو من حيث إنه لم يجعل في بناء الاسم، فليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة مقطوعة في الأصل كهمزة (أم) و(أن).[2]

***

## المبحث الثاني

## جواز تقديم خبر (مازال) وأخواتها على (ما)

قال السيرافي: «**فأما (مازال) و (مافتئ) و (مادام) فلا يجوز تقديم الأسماء على (ما) فيهنّ، وذلك أن (ما) في (مازال) و (مافتئ) و (مادام) و(ما انفكّ) للنّفي، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز أن تقول: (زيدًا ما ضرب عمرٌو) وأنت تريد: (ما ضرب عمرو زيدًا)، وقد كان أبو الحسن ابن كيسان يجيز: (قائمًا مازال زيد)، وقد بيّنّا فساد ذلك**».[3]

فنسب إلى ابن كيسان تجويز تقديم خبر مازال على (ما) وظاهر كلامه أنه رأي انفرد به فلم يذكر أنه رأي غيره، والحق أن المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وأن هذا الرأي هو مذهب الكوفيين إلا الفراء فإنه منعه موافقًا للبصريين.[4]

وقد نسب هذا الرأي لابن كيسان أكثر النحويين المتأخرين،[5] وقال أبو حيان: «وهذا المذهب

(١) شرح التسهيل (٢٥٤/١).
(٢) انظر: التذييل والتكميل (٢٢١/٣- ٢٢٢).

(٣) شرح السيرافي (٢٩٩/١).
(٤) انظر: الإنصاف (١٢٦/١) والتبيين (٣٠٢) واللباب (١٦٧/١) وتوجيه اللمع (١٣٩) وشرح المفصل (٣٦٨/٤) وشرح التسهيل (٣٥١/١).
(٥) انظر نسبته إليه في: الإنصاف (١٢٦/١) وشرح المفصل (٣٦٩/٤) وشرح الكافية الشافية (٣٩٨/١) وتوضيح المقاصد (٤٩٦/١) وشرح ابن عقيل (٢٧٦/١) وتمهيد

مشهورٌ نقْلُه عن ابن كيسان، ورُوي عن الكسائي والأخفش، وقال به أبو جعفر النحاس، واختاره ابن خروف، وحكاه صاحب البسيط[١] عن ابن كيسان وبقية الكوفيين».[٢]

فالبصريون يمنعونه، والذي حملهم على المنع أن (ما) الداخلة على (زال) تفيد النفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه، لأن الموجب للنفي حرف، والحروف ضعيفة وليست لها قوة الفعل، فلم يجز أن يتقدم عليها ما لزِمهُ حكمُها؛ لضعفها.[٣] كما أن (ما) أم حروف النفي، وما في صلة النفي لا يتقدم عليه؛ لأن النفي له صدر الكلام إذ كان يُحدث فيما بعده معنًى لا يُفهم بالتقديم.[٤]

قال ابن مالك: «ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام في تعليق أفعال القلوب».[٥] فكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ فكذلك هنا.

أما ابن كيسان ومن قال برأيه فيجيزون التقديم؛ لإن (ما) عند الكوفيين لا يلزم تصديرها الكلام، كما أنهم قاسوا (زال) على (كان) من غير فرق، ذلك أن (ما) للنفي، و (زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتًا، وصار قولك: (مازال زيد قائمًا) بمنزلة: (كان زيد قائمًا) فكما جاز أن تقول: (قائمًا كان زيد)؛ جاز أيضًا قولك: (قائمًا مازال زيد).[٦]

وقد ضعّف ابن مالك[٧] هذا الاعتبار؛ لأن عُروضَ تغيُّر المعنى لا يغيّر الحكم، ولذلك التُزم للاستفهام في نحو: (علمتَ أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو؟) ما كان له من حق التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير.

كما استدلوا على مراعاة معنى الإثبات بأنهم لم يُدخلوا حرف الاستثناء (إلا) على خبر (مازال) كما لا يدخل على خبر كان الثبوتية، ورُدّ على هذا الاحتجاج بأن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ فإنهم لا يُجيزون في قولك: (ما ضربت غير زيد) تقديم (غير) في الاستثناء المفرّغ، وإن كان المعنى على الإيجاب؛ مراعاةً للَفظِ (ما) المستحقِّ للتصدير، فكذلك ههنا.[٨]

وخلاصة الحكم أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على (ما) النافية، ويدخل تحت هذا موضعان:

أحدُهما: أن يكون النفي شرطًا في عمل الفعل، نحو: مازال وأخواتها.

والآخر: ألاّ يكون النفي شرطًا في عمله، نحو: ما كان.

---

القواعد (١١١٨/٣).

(١) يعني ابن العلْج، ضياء الدين أبا عبدالله محمد بن عليّ الإشبيلي.

(٢) التذييل والتكميل (١٧٦/٤).

(٣) انظر علل النحو (٢٥٥)

(٤) انظر: اللباب (١٦٧/١) وشرح المفصل (٣٦٨/٤)

(٥) شرح التسهيل (٣٥١/١).

(٦) انظر: شرح التسهيل(٣٥١/١) وتمهيد القواعد (١١١٨/٣).

(٧) انظر: أسرار العربية (١١٧) وتوجيه اللمع (١٣٩) وشرح الكافية الشافية (٣٩٨/١)

(٨) انظر: التذييل والتكميل (١٧٦/٤) والمقاصد الشافية (١٦٨/٢- ١٦٩) وتعليق الفرائد (٢٠٣/٣).

فإذا كان النفي بغير (ما) جاز التقديم، فتقول: قائمًا لم يزل زيد، ومنطلقًا لم يكن عمرو.[١]

والراجح هو رأي البصريين، ذلك أن لهذه الحروف مدلولاتها، ولاستعمالها عند العرب قواعدُ وضوابط، فما داموا لا يقدمون على (ما) النافية شيئًا، وأجمع النحاة على حقها في التصدُّر؛ فلا مسوّغ لمخالفة هذا لأي حجةٍ عقليةٍ كما أن قياسها على كان الثبوتية قياس ظاهر الفساد.

***

## المبحث الثالث

## تقديم الحال على عاملِها حرفِ الجر

قال السيرافي: «**إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عاملٌ لا يجوز تقديمه عليه - نحو حروف الجر- لم يجز تقديم الحال على عامله، لا تقول: (مرّ زيد قائمةً بهند) لأن هندًا لا يجوز تقديمها على الباء، والحال تابعة للاسم، فلم يجز تقديمها عليه، وإن كان العامل فيها الفعل، ورأيت أبا الحسن بن كيسان يجيز في القياس مررت قائمةً بهند**».[٢]

والنحويون متفقون على جواز تقدم الحال على عاملها حرفِ الجرّ إن كان زائدًا، لأن المجرور به - عند التحقيق- فاعل أو مفعول.[٣]

إلا أنهم على خلاف في ذلك إذا كان حرفَ جرٍّ أصليًا، فالذي اختاره السيرافي متابعةُ سيبويه والبصريين على المنع، ثم ساق ههنا رأيًا مخالفًا لابن كيسان يجوّز فيه ذلك قياسًا مطّردًا.

والحق أن في المسألة تفصيلاً عند النحويين، فهم فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: أن ذلك لا يجوز مطلقًا، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.[٤]وحجة هذا الفريق أن العامل -

(١) انظر: توضيح المقاصد (٤٩٦/١) وشرح ابن عقيل (٢٧٦/١) وإرشاد السالك (١٩٥/١) وشرح الأشموني (٢٣٢/١).

(٢) شرح السيرافي (٤٥٢/٢).

(٣) انظر: الارتشاف (١٥٧٩/٣) والتصريح (٥٩١/١).

(٤) انظر: الكتاب (١٢٤/٢) والأصول (٢١٩/١) وشرح المفصل (١٠/٢).

وإن كان الفعل- لـمّا لم يصل إلى صاحب الحال إلا بواسطة حرف الجر؛ لم يجز أن يعمل في الحال قبل ذكر ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر، كذلك لا يجوز تقديم الحال على ذلك الحرف، فتعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منَع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير، واحتج بعضهم بالحمل على حال المجرور بالإضافة، واحتج آخرون بأن حال المجرور شبيه بحالٍ عمِل فيه حرفُ جرٍّ مضمّنٍ معنى الاستقرار؛ نحو: زيد في الدار متكئًا، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسةً.[١]

ورده ابن مالك وضعف حجتهم فيه، قال: «وهذه شُبَهٌ وتخيلاتٌ لا تستميل إلّا نفس مَن لا تثبُّتَ له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررت بهندٍ جالسةً، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع».[٢]

الثاني: أن تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقًا، وهذا رأي أبي علي الفارسي، وابن برهان، وابن كيسان، وابن ملكون وسلّم به ابن مالك،[٣] وقد نسبه ابن هشام[٤] إلى ابن جني وليس بذاك، فقد نص في اللمع على المنع، قال: «وتقول مررت بهند جالسةً ولا يجوز: مررت جالسةً بهند، لأن حال المجرور لا يتقدَّم عليه».[٥]

وحجة ابن كيسان ومن وافقه أن العامل فيه هو الفعل في الحقيقة، والمجرور بالحرف مفعول به في المعنى، وتقديم حال المفعول به عليه غير ممنوع، وكذلك الحال هنا، كما احتج ابن مالك بثبوته سماعًا في قوله تعالى: {وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ}[٦] فقوله: (كافة) حال من (الناس) وقد تقدم على المجرور باللام، قال ابن مالك: «ما استعملت العرب كافة قط إلا حالاً، كذا قال ابن بَرهان، وكذلك أقول».[٧]

وفنّد حكمَ الزمخشري والزجاج[٨] فيها؛ فأما الزمخشري فلأنه جعل (كافة) نعتًا منعوته محذوف، والعرب لم تستعمله إلا حالاً.

وأما الزجاج فلأنه جعل (كافة) حالاً مفردة، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣٣٦/٢) وشرح ابن الناظم (٢٣٥- ٢٣٦) وتمهيد القواعد (٢٢٨٥/٥) وهمع الهوامع (٣٠٧/٢).

(٢) شرح التسهيل (٣٣٦/٢- ٣٣٧).

(٣) انظر: المسائل الحلبيات (١٨٣- ١٨٤) وشرح المفصل (١٠/٢) وشرح التسهيل (٣٣٦/٢) والتذييل والتكميل (٧٤/٩) وشرح ابن الناظم (٢٣٥- ٢٣٦) والدر المصون (١٨٦/٩) وشرح ابن عقيل (٢٦٤/٢).

(٤) انظر: أوضح المسالك (٢٦٦/٢).

(٥) اللمع (٦٣).

(٦) سبأ (٢٨).

(٧) شرح التسهيل (٣٣٦/٢).

(٨) انظر: الكشاف (٥٨٣/٣) ومعاني القرآن للزجاج (٢٧٩/١).

مع كونه مؤنثًا، ولا يتأتّى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وكل ما تاؤه للمبالغة بابه مقصور على السماع، فبطل أن تكون منها[١].

واستدلوا أيضًا بنحو قول الشاعر:[٢]

**تسليتُ طرًّا عنكمُ بعد بينكمْ**

.....

فإن (طُرًّا) حال من الضمير المجرور في (عنكم) تقدمت على عاملها الجارّ، واحتجوا بشواهد أخرى كثيرة.[٣]

الثالث: ما فصّله الكوفيون، فجوّزوه في ثلاثة مواضع:

١- أن يكون المجرور ضميرًا؛ نحو: مررت بكِ مسرعةً، فيجوز: مررت مسرعةً بكِ.

٢- أن يكون المجرور أول اسمين، عُطف ثانيهما على ذلك المجرور؛ نحو: مررت بزيد وعمرو مسرعين؛ فيجوز: مررت مسرعين بزيد وعمرو.

٣- أن يكون الحال جملة فعلية؛ نحو: مررت بهندٍ تمشي، فإنه يجوز القول: مررتُ تمشي بهندٍ، ومنعوه في غير هذه الثلاثة.[٤]

***

(١) شرح التسهيل (٢/٣٣٦- ٣٣٧).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندي) ورد بلا نسبة في: شرح المكُّودي (١٣٦) والمقاصد النحوية (٣/١١٢٧) وشرح الأشموني (٢/١٥) والتصريح (١/٥٩٠).

(٣) انظر حججهم وأدلتهم وشواهدهم في البديع (١/١٩٩) وشرح المفصل (٢/١٠) وشرح الكافية الشافية (٢/٤٧٥) وتوضيح المقاصد (٢/٧٠٥) وشرح ابن الناظم (٢٣٦) وأوضح المسالك (٢/٢٦٦- ٢٦٧) وقال أبو حيان في التذييل والتكميل (٩/٧٤): «قال بعض أصحابنا: هذه الأبيات لا حجة فيها؛ لأن الشعر يجئ فيه ما لا يجوز في الكلام».

(٤) انظر: الارتشاف (٣/١٥٧٩- ١٥٨٠) والمساعد (٢/٢١) وهمع الهوامع (٢/٣٠٧) والتصريح (١/٥٩١).

## المبحث الرابع

## اللغات في (كأيّن)

قال السيرافي: «**وأما كَأْيِنْ - بهمزة ساكنة بعدها ياء مكسورة- فحكاها أبو الحسن بن كيسان، وحكى أبو الحسن بن كيسان عن بندار- يعني أبا عمرو بندار بن كره[١] الكرخي- عن بعض البصريين ولم يسمه بندار: كَيِنْ بتقدير: كَعِنْ**».[٢]

فذكر الروايات في (كأين) وذكر منها واحدةً حكاها ابن كيسان، وأخرى حكاها ابن كيسان عن بندار، وجدير بالذكر قبل بيان لغاتهم فيها تبيين معناها وأصل وضعها وبالله التوفيق.

فسيبويه وأكثر النحويين على أنها بمعنى رب، وأنها تفيد تكثيرَ مبهمِ الجنس والمقدار، ولهذا تفتقر إلى تمييز،[٣] وذكر بعضهم أنها بمعنى (كم)،[٤] وقال أبو حيان: «وذلك غير خارج عما قاله غيره من النحويين من أنها بمعنى كم؛ لأن معنى (رُبَّ) و(كم) و(كأيِّن) واحد».[٥]

وكما اختلفوا في معناها اختلفوا في أصلها، فقال بعضهم: هي بسيطة،[٦] وقال الخليل - وعليه الأكثرون- بأنها مركبة من كاف التشبيه و(أيّ)[٧].

فأما الأولون فرأوا أن الأصل عدم التركيب، كما أن بساطتها هي التي جعلت إحداث التغيير فيها سهلاً لـمّا كثر الاستعمال، فلأجل هذا كثرت اللغات فيها، قال أبو حيان: «يحتمل أن تكون بسيطة، ويدلُّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات».[٨]

وأما الآخرون؛ فجعلوها مثل (كأنّ) حيث دخلت كاف التشبيه على (أن) فمعنى التشبيه يُلمح فيها وإن لم يُلفظ، كما استدلوا على تركبها باستعمالها مبتدأة، نحو: كأين مِن رجلٍ نادمتُ.

فأما (أيّ) فقال بعضهم: هي الاستفهامية، واختلفوا في الكاف، فقال ابن عصفور: «الكاف زائدة؛ ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه، وهي مع ذلك لازمة كلزوم (ما) الزائدة في قولهم: افعلْه آثرًا ما، وقولهم: ولا سَيِما زيدٍ».[٩]

---

(١) هكذا في شرح السيرافي، وهو في كتب التراجم (لُرّة) باللام، وبندار نحوي لغوي راوية، يعد واحد زمانه في الحفظ، أخذ عن ابن سلام وأخذ عنه ابن كيسان، ت (٣٥٣) انظر: معجم الأدباء (٧٦٥/٢) وبغية الوعاة (٤٧٦/١).

(٢) شرح السيرافي (٤٩٦/٢).

(٣) انظر: الكتاب (١٧٠/٢) والمحكم (٥٩١/١٠) وشرح التسهيل (٤٢٢/٢) وشرح الكافية الشافية (١٧١٠/٤).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١٦٨/١) والأصول في النحو (٣٢٠/١) وحروف المعاني والصفات (٦٠) ومنازل الحروف (٤٥) وشرح التسهيل (٤٢٢/٢).

(٥) التذييل والتكميل (٤٩/١٠).

(٦) انظر: التذييل والتكميل (٤٧/١٠).

(٧) انظر: الكتاب (٧١/٢) وسر الصناعة (٣١٦/١) وشرح المفصل (١٨٢/٣- ١٨٣) وشرح التسهيل (٤٢٢/٢)..

(٨) التذييل والتكميل(٤٧/١٠).

(٩) التذييل والتكميل (٤٦/١٠) ويفيد بزيادتها مضمون كلام العُكبُري في التبيين (٤٢٤).

و (كأين) لما تركبت حُكيت، وصارت كـ (بِزَيدٍ) لو سُمِّي به، فإن يُحكى، ويُحكم على موضعه بالإعراب، قال ابن مالك: «وهي مستحقة للحكاية، لأنها مركبة من كاف التشبيه وأيّ، فكانت بمنزلة بزيد مسمى به، فإنه يلزم أن يجرى مجرى الجملة المسمى بها في لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من أجزائها، فيقال فيمن اسمه (بِزَيد): هذا بزيد، ونظرت إلى بزيد».[١]

أما لغاتها فكثيرة، ذلك أن العرب تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم لها، وقد أحصى النحويون فيها هذه اللغات:[٢]

- (كَأَيِّن) بهمزة بعدها ياء مشددة مكسورة، وهي أشهرهن، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير.

- (كـائِـنْ) بقلب الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، كما قلبوها في نحو: طائي، وهي تلي (كأيّن) في الشهرة، وبها قرأ ابن كثير، والبواقي لم يقرأ بشيء منها في السبع.

- (كَيّأَنْ) بتقديم الياء المشددة، وتأخير الهمزة.

- (كـيْـئِـن) بحذف الياء الثانية تخفيفًا، كما حذفوها في نحو: ميّت، فقالوا: ميْت، وقد حكاها المبرد.

- (كَأَنْ) بحذف الياء من كيْأَن تخفيفًا أيضًا.

- (كيَيِّن) بقلب الهمزة ياءً، وقرأ ابنُ كثير في رواية شِبْل عنه {وكَيَيِّنْ من نَبِيٍّ}[٣].

- (كَـأَيْـن) بياء مخففة بعد همزة، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي.

- (كَـأْيِـن) بتخفيف الياء وسكون الهمزة، لما صارت (كيْئِن) قدموا الهمزة، وأخروا الياء، ولم يقلبوا الياء ألفًا، وقرأ بها الأعمش وابن محيصن، وهي التي حكاها ابن كيسان[٤].

- (كَئِن) وحكاها أيضًا ابن كيسان، فكأنهم بنوا منه اسمًا على زنة (فَعِل) بكسر العين وفتح الفاء، نحو: (عَـمٍ)، و(شَـجٍ)، ونقلها الداني قراءة عن ابن محيصن، وقد ذكرها السيرافي بهمزة مخففة إلى ياء.

واختلف النحويون في الوقف عليها؛ فذهب السيرافي والفارسي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف التنوين؛ لأنهم قالوا بتركيبها من الكاف و(أي)، وأن (أيّ) لا نون فيها، وذهب ابن كيسان، وتبعه ابن خروف، إلى أنها لمّا تَركّبت جُعل التنوين فيها كالنون الثابتة في الحرف، فوُقف عليها بالنون، وكُتبت بالنون كما في (إذن) ونحوها.[٥]

وحاصل هذا المبحث أن اللغات في (كأين)

---

(١) شرح التسهيل (٤٢٢/٢)

(٢) انظر: المسائل الحلبيات (٤١٩/١) وسر الصناعة (٣١٦/١) وشرح المفصل (١٨٢/٣- ١٨٣) وشرح الكافية الشافية (١٧٠٢/٤) والشوارد (١٦) والمقاصد الشافية (٣١٥/٦) وتوضيح المقاصد (١٣٤٥/٣) ولسان العرب (٥٨/١٤) والدر المصون (٤٢٤/٣).

(٣) آل عمران (١٤٦).

(٤) انظر نسبتها إليه في: شرح المفصل (١٨٢/٣- ١٨٣) والارتشاف (٧٩٢/٢) والمساعد (١١٧/٢).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٥٢/١٠) وتمهيد القواعد (٢٥١٠/٥).

كثيرة، ذكروا أنها خمس، لكنها عند الاستقصاء أكثرُ من ذلك، وقد قال ابن جني معتذرًا لِمَا طال الكلمةَ من الإجحاف حذفًا وقلبًا: «وليس ذاك بأكثرَ من مصيرهم من (أيمُن الله) إلى (مُ الله) و(مِ الله) فإذا كثر استعمال الحرف حسُن فيه ما لا يَحسُن في غيره من التغيير والحذف».[1]

***

## المبحث الخامس

## دخول الطلب على ما فيه (أو)

قال السيرافي: «**وإذا كان التخيير على وجه الإباحة فدخل النهي؛ فإن أبا الحسن بن كيسان يجوّز أن يكون النهي عن واحد، وجوّز أن يكون عن جميع المذكور، كقولك: (لا تأخذ دينارًا أو ثوبًا) يجوز أن يكون نهاه عن أخذ أحدهما، ويجوز أن يكون النهي عن أحدهما على مقابلة الأمر؛ لأن الأمر كأن يأخذ أحدهما، والنهي نقيضه وضده، فيكون نهيًا عن أخذ أحدهما، وجاز أن يكون يعني مجيئَهُما**».[2]

ذاكرًا في معرض حديثه عن العطف بالحرف (أو) حكم النحويين في وقوع (أو) بعد الطلب، والمعنى المستفاد من حرف العطف عندئذٍ، وقبل أن نفصل هذا الخلاف ينبغي بيان دلالة حرف العطف (أو) إذا وقع بعد الطلب.

قال الجوهري: «أو: حرف إذا دخل الخبر دل على الشك والإبهام، وإذا دخل الأمر والنهى دل على التخيير أو الإباحة».[3]

فالتخيير والإباحة يختصان بالطلب وما أدى معناه، والشك والإبهام يختصان بالخبر، ولا يدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر

(١) سر الصناعة (٣١٦/١).

(٢) شرح السيرافي (٤٤١/٣- ٤٤٢).

(٣) الصحاح (٢٢٧٤/٦)، وانظر: شرح ابن الناظم (٣٧٨) ولسان العرب (٥٤/١٤).

للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.[١]

وذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أو) للإباحة في التشبيه والتقدير؛ نحو قوله تعالى: {فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةً}[٢] و{فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ}[٣] فلم يَخصُصْها بالمسبوقة بالطلب.[٤]

ومعنى الإباحة في هذا المقام: إباحة الشيء بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان، وعند أي قوم كانوا، وليست الإباحةَ قَسيمةَ التحريم الشرعي.[٥]

وثمّة اختلافٌ في دلالة العاطف بين الأمر والنهي، ينبني عليه اختلاف الأحكام في التخيير والإباحة من جهة، وفي الأمر والنهي من جهة ثانية.[٦]

فالتّخيير متعلّق بالأمر والنّهى، وذلك فيما يكون الإنسان ممنوعًا منه، فإذا خُيّر أطاعَ في أحدهما، وبقي الآخر ممنوعًا، نحو: خذ درهمًا أو دينارًا، فتُحلّ للمأمور أحدهما دون تعيين، فإذا اختار أحدهما بقي الآخر على ما كان عليه من المنع، هذا في الأمر.

فأمّا في النّهي، ففي نحو: لا تأخذ درهمًا أو دينارًا، فالنّهي يتناول المنع من أخذ الدّرهم والدينار؛ لأنّه يتناول منع ما أجازه الأمر، وهو أحدُهما - بلا تعيين- وبقي الآخر على المنع الأوّل.

وكذا الإباحة متعلّقة بالأمر والنّهي، وهي في الأمر تتشارك معنى الواو العاطفة في أحد وجوهها، ولكن الواو لا تقوم مقامها، ففي نحو: (جالِس الحسن أو ابن سيرين) فإن جالسَ أحدَهما أو كليهما فقد امتثل الأمر؛ لأنّه لم يخيّره أن يجالس أيَّهما شاء، إنما المراد: جالسْ هذا الضرب من النّاس، فيجوز الجمع الذي تفيده الواو العاطفة، ولكن الفرق أنه لو كانت الواو موضع (أو) في هذه الجملة، ثم فعل المأمور أحدهما، كان مخالفًا للأمر؛ لأنّ الواو تفيد الجمع بينهما وهذا فرق دقيق لم يتنبّه إليه ابن مالك[٧] حين جزم بأنه يَحسُن وقوع (الواو) موقع (أو) فتقول: (جالس الحسن وابن سيرين) فإنه لا يَحسُن لاختلاف الدلالة.

فأمّا في النهي، فنحو: (لا تجالس الحسن أو ابن سيرين) فإن جالس المنهيُّ أحدَهما، أو جالسهما كليهما كان مخالفًا للنّهي، مثلما أنّه حين جالس أحد الرجّلين أو الرّجلين معًا - في الأمر- كان طائعًا، والحاصل أنه متى ولِيَ النّهيَ (أو) التي للإباحة؛ استغرق الجميع، فيكون منهيًّا عن الجميع، وهذا الذي منه قوله تعالى: {وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورًا}.[٨]

(١) انظر: المقاصد الشافية (١٢٥/٥).
(٢) البقرة (٧٤).
(٣) النجم (٥٣).
(٤) انظر: مغني اللبيب (٨٨).
(٥) انظر: حاشية الصبان (١٥٥/٣).
(٦) انظر تفصيل هذه المسألة في البديع في علم العربية (٣٦٠/١- ٣٦١) وشرح المفصل (٢٠/٥) ومغني اللبيب (٨٨) وشرح الأشموني (٣٧٨/٢- ٣٨٢).
(٧) انظر: المقاصد الشافية (١١٨/٥) وأوضح المسالك (٣٤٠/٣).
(٨) الإنسان (٢٤).

والنهي في الإباحة لا خلاف بين النحويين فيه، وأما النهي في التخيير ففيه الخلاف الذي نحن بصدده، إذ ساق السيرافي قول سيبويه وجميع البصريين إن النهي بـ(أو) يستوعب جميع ما وقعت عليه، ولا يخالف معناه معنى الواو العاطفة، ومثل لذلك بقوله: (لا تأكل خبزًا أو لحمًا أو تمرًا) فإذا أردت النهي عن أحد هذه الأشياء فكأنك قلت: لا تأكل شيئًا من هذه الأشياء.[١]

ثم ذكر رأي ابن كيسان[٢] تجويزَ وجهين: أن يكون نهيًا عامًا عن جميع المتعاطفات، وأن يكون نهيًا عن أحدها، وردّه محتجًا بقوله عز وجل: {وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا} وأن المعنى: لا تطع أحدًا من هذين على ما ذُكر في أول هذه المسألة.

وبحجة العقل أيضًا: لأن قولنا: (خذ دينارًا أو ثوبًا) في الأمر؛ يقتضي أن كل واحد منهما كان في الأمر مباحًا، فإذا دخل النهي الذي هو ضد الأمر صار كل واحد منهما محظورًا، ويصير تقدير النهي: (لا تأخذ أحدهما) فأيَّهما أخذت فقد خالفت المنهيّ عنه، وقال: «وليس يكون هذا على ما قال أبو الحسن بن كيسان إلا على وجه اللُّغز».[٣]

ووافق أغلب النحويين السيرافي فيما ذهب إليه في هذه المسألة، قالوا: «وهو الصحيح»[٤] وتوسع ابن مالك في الأمر فقال: «والاعتماد في فهم المراد من هذا الخطاب على القرائن».[٥]

***

(١) انظر: شرح السيرافي (٤٤١/٣).

(٢) انظر نسبته إليه في: الارتشاف (١٩٩٠/٤) والجنى الداني (٢٣١) وتوضيح المقاصد (١٠١١/٢) والمساعد (٤٥٨/٢) وتمهيد القواعد (٣٤٧٣/٧) ولم أجد من نُسب إليه هذا الرأي سوى ابن كيسان.

(٣) انظر: شرح السيرافي (٤٤١/٣- ٤٤٢).

(٤) انظر: تمهيد القواعد (٣٤٧٣/٧)

(٥) شرح التسهيل (٣٦٤/٣).

## المبحث السادس

## تحريك عين المذكر العاقل ذي التاء إذا جُمعَ جمعَ سلامةٍ مذكّرًا

قال السيرافي: «**ولم يسمع: (رجال رَبْعون) ولا (طلحة الطلحين) ولم يسمع: (ما أكثر الهُبيرين) ولا جُمع شيء من ذلك بالواو والنون، وأجاز الكسائي والفرّاء جمع ذلك بالواو والنون، فإذا جمع بالواو والنون؛ سكنوا اللام من (طلْحة) لأنهم يقدّرون جمع (طَلْح)، فلا يحركون اللام، وكان أبو الحسن بن كيسان يذهب إلى جواز ذلك ويحرك اللام، فيقول: الطلَحون، فيفتحها كما فتحوا (أَرَضون) حملاً على (أَرَضات) لو جمع بالألف والتاء؛ لأنه بمنزلة (ثمرات)**».[1]

فنقل طرفًا من خلاف النحويين في المذكر العاقل ذي التاء إذا جمع جمعًا سالمًا أيُجمع بالألف والتاء باعتبار اللفظ؟ أم بالواو والنون باعتبار المعنى؟

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى الأول، وقرر الكسائي والفرّاء وجماعة الكوفيين الثاني، والخلاف شهير عرضه النحويون وناقشوه في مصنفاتهم بالتفصيل.[2]

ثم عرّج على رأي ابن كيسان فذكر موافقتَه الكسائيَّ والفرّاءَ في تجويز جمعه بالواو والنون، غير أنه انفرد بمذهب فيه، فيرى فتح عين الكلمة[3] فوق جمعها بالواو والنون - والكوفيون[4] يوجبون سكون عينه- ومثّل لذلك بنحو: (طلحة)، فقال بجمعه على (طلَحون) بفتح اللام.

وعلل ابن كيسان جمعه السالم للمذكر بأن التاء تسقط في الجمع السالم للمؤنث، فمن أجل سقوطها وبقاء الاسم بغير تائه ساغ جمعه بالواو والنون، أما فتح عينه فتنبيهًا على أن الاسم مغيّرٌ منقولٌ إلى المذكر، كما غيروا في (أَرَضون) فعينه تُفتح حملاً على (أَرَضات) لو أنه جُمع بالألف والتاء، فهي بمنزلة (صفحة) الاسم المختوم بالتاء الذي لامه مفتوحة وعينه في المفرد ساكنة، فإنها تفتح قياسًا في جمع المؤنث السالم على (صفَحات) [5].

وقد رد السيرافي وغيره هذا الرأي فرأوه لا ينقاس، وصححوا مذهب البصريين، فالعلة التي ساقها ابن كيسان غير لازمة؛ لأن السماع لا يعضده، والعرب لم تجمعه بالواو والنون، ولأن القياس مراعاة التاء التي في (طلحة) ولأن الواو والنون من علامات التذكير ولا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان، فالتاء مقدرة، وإنما دخلت علامة الجمع على التاء التي في المفرد؛ لأن تاء الجمع عوض منها، لئلا يجتمع

(١) شرح السيرافي (١٤٤/٤).
(٢) انظر المسألة في الإنصاف (٣٤/١- ٣٥) والتبيين (٢١٩).
(٣) انظر نسبته إلى ابن كيسان في: المخصص (١٨٣/٥) والبديع في علم العربية (٩٣/٢) والإنصاف (٣٤/١) واللباب (١٢١/١) والتبيين (٢١٩) والارتشاف (٥٧٢/٢).
(٤) انظر: اللباب (١٢١/١) والمدارس النحوية (٢٥٠).
(٥) انظر: التبيين (٢٢٢)

تاءان فصارت بمنزلة ما يسقط لاجتماع الساكنين ولكنه مقدّر.[١]

قال سيبويه: «ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجل ربعة وجمعوها بالتاء: فقالوا ربعات ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات ولم يقولوا: طلحة الطلحين»،[٢] فنص على عدم سماعه، وقال الأنباري: «فإذا كان هذا الجمع مدفوعًا من جهة القياس معدومًا من جهة النقل فوجب أن لا يجوز».[٣] لكنهم نقلوا عن الفراء أن من العرب من يقول: رجل رَبعة ورجال رَبعون،[٤] وعده البصريون شاذًا لا يعول عليه،[٥] فإن كان الذي يؤيده السماع مدفوعًا لقلّته وشذوذه؛ فرأي ابن كيسان الذي لم يعضده كلام العرب أولى بالرد، كما أن قياسه لها على فتح عين (أرَضون) مردود بحجة البصريين في منع جمعه بالواو والنون ابتداءً.

***

## المبحث السابع

## جمع (سَنة) و(ابن) إذا سمي بهما

قال السيرافي: «**وقد أجاز ابن كيسان (سَنات) و(سَنون) بالفتح، فجعل (سَنات) قياسًا على (بنات) و(سَنون) قياسًا على (بَنون) وهذا باطل؛ لأن جمعهما - بناءً على بنين وابنة- على (بنات)؛ من الشاذ، ولا يقاس على شاذ، ولا قوله قياسٌ مطّرد فيستعمله من يرى القياس على ما جمعته العربُ وإن لم تجمعه، ولا هو مسموع فيتبّع ... وأجاز ابن كيسان في رجل اسمه (ابن) أن يجمع على (ابنون)، فقال أصحابنا: العرب تجمع ابنًا في جمع السلامة على (بنين) وفي جمع التكسير على (أبناء) فلا نتجاوز هذين**».[٦]

فاعترض على ابن كيسان لأنه قاس على الشاذ، وهذا بخلاف أصول التقعيد النحوي، فقد قرر جواز جمع (سنة) علمًا جمعَ مؤنث سالماً حملاً على (بنات)، كما جوّز جمعه على (سَنون) بفتح الفاء قياسًا على (بَنون) والعرب تكسرها وري ضمها،[٧] ولم يسمع فتحها.

و(بنات) عند النحويين من المجموع على غير أصله، فقال بعضهم إنه جمع ابنة، واستغني به عن جمع بنت، وقيل: بل هو جمع لهما وهو الأولى، وهذا

(١) انظر: شرح السيرافي (١٤٤/٤) والمخصص (١٨٣/٥) وشرح التسهيل (٩٤/١) والتذييل والتكميل (٣١٢/١).
(٢) الكتاب (٣٩٤/٣).
(٣) الإنصاف (٣٤/١).
(٤) انظر: لسان العرب (١٠٧/٨).
(٥) انظر: التذييل والتكميل (٣١٢/١).
(٦) شرح السيرافي (١٥٤/٤- ١٥٥).
(٧) انظر: التذييل والتكميل (٣٢٣/١).

اختيار ابن الضائع.[١]

وقال الفارسي: «لما كان يقال فيها: ابنةٌ وبنتٌ فيأتي على أبنية مختلفة، ثم قيل فيها (بناتٌ) فلم يأت على واحد منها دل ذلك على أنه لم يُجْمَع على واحدة منهما».[٢]

إذ لو جُمعت على ابنة؛ لقيل: ابنات، ولو جُمعت على بنت؛ لقيل: بَنوَات أو بَنَيَات.

واحتج له بتاء (كلتا) فإنها بدل من ألف (كلا) وبالتاء التي هي بدل من واو في (ثنتا).[٣]

فهذه التاء عندهم شبيهة بتاء التأنيث شبهًا معنويًّا لا لفظيًّا، ولـمّا لزمت المؤنَّث صارت كأنها دالة على التأنيث،[٤]ولذلك تتعاقب الصيغة وتاء التأنيث، فيقال: (بنت) و(ابنة)، فتكون الصيغة في الأولى مقابلة لتاء التأنيث في الثانية.[٥]

أما عند السيرافي فالتاء علم التأنيث، ولذلك تسقط في جمع السلامة في (بنات) وأما سكون ما قبلها وتاء التأنيث لابد لما قبلها أن يفتح فاحتج له بأنه إنما أريد بها الإلحاق.[٦]

أما (سنة) فلامها محذوفة، قدروها بواوٍ (سَنَو) أو هاءٍ (سَنَه)[٧]، فهي من منقوص المؤنث الذي يجمع بالواو والنون، ويكسر أولها ليكون دليلاً على خروجها من بابها[٨]، إذ الأصل أن تجمع بالألف والتاء، ومادام قد جمع بالواو والنون فالأصل أن يبقى أوله على حاله ويسلم من التغيير، سوى أنه مما شذ ولم يطرد، قال الفارسي: «ولو سمَّيتَ رجلاً أو امرأةً بِسَنة لكُنت بالخيار، إن شئت قلت: سنوات، وإن شئت قلت: سِنُون».[٩]

وعلل ابن مالك ذلك بأنه على سبيل التعويض، لأن سمنة مؤنث مجازي، نقص من أصوله ما حقه ألا ينقص، ولذلك غيرت سين سنة في الجمع فكُسِرت.[١٠]

فالذي عليه النحويون وما استعملته العرب كسر أولها ولذلك حكم السيرافي ببطلان كلام ابن كيسان وهو الصواب؛ لأن المقيس عليه غير مطّرد فلا ينقاس أصلاً، ولأن القياس مما لم تتكلم به العرب فيؤخذَ به ويُرتضى من هذا الباب.

وكذلك اعترض السيرافي على مذهب ابن كيسان في جمع (ابن) إذا سمي به، إذ يجيز جمعه على (ابنون) جمعًا سالماً، مع أن هذا قياسي، اتفق أكثر النحويين على قياسيته، والسيرافي يؤيد هذا، قال: «وكان القياس في (ابن) أن يقال: (إبنون)، غير أنهم جمعوه قبل التسمية على «بنين»، وحذفوا الألف لكثرة استعمالهم إياه، وتركوا الباء».[١١]

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٥٦٣/٧).
(٢) المسائل البصريات (٧٩٠/٢).
(٣) انظر: الأصول في النحو (٧٨/٣).
(٤) انظر: المقاصد الشافية (٥٦٢/٧).
(٥) انظر: شرح المفصل (٣٩٧/٥).
(٦) انظر: شرح السيرافي (١٥٥/٤).
(٧) انظر: سر الصناعة (٢٥١/٢).
(٨) انظر: المقتضب (١٦٦/٢) وشرح المفصل (٢٦٩/٣).
(٩) التعليقة (٢٣٩/٣).
(١٠) انظر: شرح التسهيل (٨٣/١).
(١١) شرح السيرافي (١٥٠/٤) وانظر: نتائج الفكر (٧٩) ودرة

قال ابن مالك: «إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات، فنبه عليه، وحاملهم على ذلك: الإشعارُ بأن أصل الباء في الإفراد الفتح»[١]، يريد باعتبار الأصل (بَنو).

غير أن القياس الذي عليه ابن كيسان يؤيده استعمالٌ قليل ويقوّيه، جاء في نوادر أبي زيد: «قال أبو الحسن: جمع ابنٍ: أبناء، وابنون في أقل العدد، ... وقوله: ابنون ليس بخارج عن القياس ولكن لم يكثر الاستعمال به».[٢]

ولعل الذي حمل ابن كيسان على قصر هذا القياس على ما سمي به، أنه حين خرج إلى العلمية؛ خرج عن الاحتكام إلى المفرد: أصولِه، وما حُذف منه وما اعتورَه من تغييرٍ في سائر أحواله، فعامله وكأن أصوله الثلاثة: الألف والباء والنون، ولم يلتفت إلى لامه المحذوفة ولا إلى ألف الوصل الزائدة في أوله، وأنها لا تثبت في التصاريف، ولا أن العرب في الاستعمال تأتي به مكسرًا على (أبناء) وجمعَ سلامةٍ شاذًا على (بنون).[٣]

***

## المبحث الثامن

## جمع (بنت) و(أخت) إذا سُمّي بهما

قال السيرافي: «**وذلك إذا سميت رجلاً بـ (بنت) أو (هنت)، تقول في (بنت): (بنات)... وذلك أن هذه التاء التي في (بنت) و (أخت) و (هنت)، إنما هي في الأصل للتأنيث، ثم جعلت للإلحاق، فإذا جمعت أو صغرت جعلوا حكمها كحكم هاء التأنيث فأسقطوها، ثم جمعوا بالألف والتاء، ولم يذكر سيبويه غير هذا الجمع، وهو قول النحويين إلا بعض المتأخرين وهو ابن كيسان، أجاز فيه التكسير، فيقول في (بنت): (أبناء) وفي (أخت): (آخاء) وهو قول تفرد به**».[٤]

فبيّن مذهب النحويين في جمع (أخت) و(بنت) ونحوها من المؤنثات إذا استعملت علمًا لمذكر عاقل، وهو أن يَجري عليها أعلامًا؛ ما يجري عليها إن لم يسمّ بها، فتُجمع جمعَ السلامة على (بنات) و(أخوات) كما في جمع (عُروة) و(طلحة)، ونصَّ السيرافي على أن هذا هو الصواب باتفاق النحويين،[٥] ثم ذكر أنّ ابن كيسان وحدَه انفرد برأيٍ في هذا؛ فكسّرها على ما يكسَّر عليه وزن (فعْل) فجمَعه على (أفعال).

---

الغواص (٦٠) وشرح التسهيل (٩٤/١) والتذييل والتكميل (٣٩/٢) وتمهيد القواعد (٣٨٦/١).

(١) شرح التسهيل (٩٦/١).

(٢) النوادر في اللغة (٣٧٦).

(٣) في البحر المحيط (٢٧٧/١): «وهو جمع شاذ، إذ لم يسلم فيه بناء الواحد»، وفي التصريح (٧٠/١):«خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة».

(٤) شرح السيرافي (١٥٥/٤).

(٥) انظر: الكتاب (٤٠٦/٣) والأصول في النحو (٤٢٣/٢) والتذييل والتكميل (٣٠٦/١).

ولعل ابن كيسان جمع الاسم على أساس مذكره (ابن) و(أخ) لأنه صار إلى مذكر عاقل، والمعلوم أن أصله (بَنْو) و(أخْو) فلما جمع على (أفعال) صار: (أَبْناو) و(أَأْخاو) ثم تطرفت واواه بعد ألفٍ ساكنة؛ فأعلت وقلبت همزة، وليس الأمر أنه لم يعتبر فيه التاء لأنها إلحاق وليست للتأنيث؛ إذ لو اعتبر هذا لكان أتى بها على (بنتات) و(أختات) لكنه يقول بتكسيرها على مذكرها لأجل العلمية التي صارت إليها.

ويعضد هذا الاحتمال أنهم نقلوا عن الفراء رأيًا يجوّز جمعَها على المذكر السالم قياسًا لا سماعًا، فيقال: بنون وأخون، قال أبو حيان: «وأجاز الفراء جمعه بالواو والنون بحذف التاء قياساً، ولم يَسمعه».[١]

فاختيار الفرّاء جمع المذكر له دليلٌ على اعتبار ما صار إليه الاسم من التذكير بالعلمية، وكذلك كان من ابن كيسان حين اختار جمع التكسير، فاللفظ لفظ التأنيث، والاستعمال للمذكر العاقل، وفي التكسير مندوحةٌ عن ما في جمع التصحيح من التحديد القطعيّ للجنس، فإنهم يجمعون (صائم) و(صائمة) على (صُوَّم وصُيَّام)[٢] ومِثلُه أنهم إذا صغّروه ردوه إلى مفرده، ثم ألحقوا به علامة جمع التصحيح المناسبة، ليتبيّن - مع الجمع - جنسُ المصغَّر المجموع.

(١) التذييل والتكميل (٣٠٦/١).
(٢) انظر: العين (١٧٢/٧) وتهذيب اللغة (١٨٢/١٢).

## المبحث التاسع

## جمع (ذيت) إذا سُمِّي به

قال السيرافي: «**وإن سميت رجلاً بـ (ذيت) - وفيه ثلاث لغات (ذيتَ) و(ذيتُ) و(ذيتِ) وأصلها: (ذيّة)- فمن شدّد جمع بالألف والتاء مع التشديد، فقال: (ذيّات)، ومن خفّف فالذي ذكره الجرمي: (ذيَات) مخففًا، ومثّله؛ فقال: مثل (شِيَات) و (دِيَات)، وزعم ابنُ كيسان أنه يقال: (ذيّات) بالتشديد مثل (كي) إذا سمّينا به شددنا الياء، فإذا جمعناه قلنا: (كيّات) وهو وجه من القياس**».[٣]

ففي المعاجم: «(ذَيْتَ وذَيْتَ) مثل: (كَيْتَ وكَيْت) أصله ذَيْوٌ على فَعْل ساكنةِ العين».[٤]

وهي كناية عن الأقوال لا الأفعال عند أبي زيد وثعلب وابن خالويه، فلا يقال: فعل ذيت وذيت، بل قال، وغيرُ مختصة بأحدهما عند الخليل وسيبويه[٥]. واختلفوا في أصلها، قال الجوهري: «أصله (ذَيْوٌ) على (فَعْل) ساكنةِ العين».[٦]

(٣) شرح السيرافي (١٥٥/٤- ١٥٦).
(٤) الصحاح (٢٥٥٢/٦) وانظر: لسان العرب (٤٥٩/١٥).
(٥) انظر: تهذيب اللغة (٤١/١٥) ودرة الغواص (١١٧- ١١٨) والمدخل إلى تقويم اللسان (١٤٠) وحواشي ابن بري على درة الغواص (٧٨٢).
(٦) الصحاح (٢٥٥٢/٦) وانظر كلام ابن جني في المحتسب (١٥٢/٢).

وجاء في شرح التصريف: «والأصل: (ذَيَّتَ) و(كَيَّتَ) فأسقطوا تاء التّأنيث فبقي: (ذَيٌّ) و(كَيٌّ) فقلبوا من الياء الأخيرة تاءً، فقالوا: (ذَيْتَ) و(كَيْتَ) ...كانت التّاء ساكنة فحرّكت لسكونها وسكون الياء قبلها، واختيرت لها الفتحة لخفّة الفتحة وكثرتها».[١]

وفي اللباب: «والأصل (ذيّهْ وكيّهْ) بتشديد الياء، والهاء المبدلة من التاء في الوقف، فأبدلوا من الياء الثانية تاء ثانيةً، وصلاً ووقفًا».[٢]

وأحصوا من لغاتها:[٣](ذيْت) فخفّفوا ياءها وجاءت بالحركات الثلاث في آخرها، وذَيَّت بالتشديد مع الحركات الثلاث في آخرها أيضًا، وإذا وقفوا قالوا: (ذَيَّهْ) بالهاء، وقال قوم: إذا كانت بالهاء فليس فيها إلا البناء على الفتح وصلاً، فيقال: (ذيّةَ وذيّهْ)، وروى ابن شُمَيل، عن يونس: ذيَّةُ وكيّةُ: مشددة مرفوعة.

وحين ذكر السيرافي حالها إذا استعملت علَمًا؛ ذكر رأي النحويين في جمع هذا العلم، ومذهبهم أن من قال (ذيْت) يجمعه جمع السلامة المؤنث على لفظه دون تشديد فيقول: (ذيَات) مذكرًا كان المسمى به أم مؤنثًا، وهذا مذهب سيبويه،[٤] ومن قال: (ذيّة) جمعه بالتشديد الذي فيه قبل الجمع فيقول: (ذيّات) وتُطّرح التاء التي في المفرد كما يجري في سائر جموع التصحيح بالألف والتاء.

ثم ذكر رأيًا ونسبه لابن كيسان[٥]؛ وحاصله أن (ذيت) الخفيفةَ الياء تُجمع عند التسمية بها على (ذيّات) بياء مشددة، وجعل حجّتَه في ذلك قياسَها على (كي) الناصبة إذا اتُّخذت علَمًا، وتلقّاه السيرافي بالقبول لأن له وجهًا من القياس، فقد ذكر السيرافي وسواه[٦] في الحديث عن الحروف حين يسمى بها؛ أنها تبقى على حرفين، وبعضُها نحو: (في) إذا دخلها التنوين أعلت إعلال قاضٍ فسقط الثاني فبقيت على حرف، فاستوجب ذلك الزيادة بتشديد حرفٍ منها لئلا ينالها هذا الإجحاف، ومثّل لهذا بـ(كي) فرأى تشديد يائها.

قال الجوهري: «لأن هذه الحروف لا دليل على ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو من جنسها وتدغم».[٧]

وهكذا قاس ابن كيسان هذا على ذاك، فالتاء من (ذيت) في تقدير الانفصال، وفي بقائه على حرفين إجحافٌ، فحكم بتشديد الياء.

وبمثل قياسه قاس الفارسي، فقال:»ألا ترى أن الاسم يبقى على حرفين قبل لحاق الألف والتاء كما

(١) شرح التصريف للثمانيني (٣٥٢).
(٢) اللباب (٣٤٠/٢) وانظر: لسان العرب (٨٢/٢).
(٣) انظرها في: تهذيب اللغة (٤١/١٥) وشرح المفصل (١٨٣/٣) وشرح الكافية الشافية (١٧١٣/٤).
(٤) انظر: الكتاب (٤٠٧/٣) وشرح التسهيل (١١٣/١).
(٥) قريبٌ منه رأي أبي علي الفارسي في المسائل البصريات (٨٧٣/٢).
(٦) انظر: شرح السيرافي (٢٩/٤) والصحاح (٢٥٥٢/٦) والمخصص (١٦٧/٥).
(٧) الصحاح (٥٢٢/٢).

يبقى في الإضافة قبل لحاق يائها»[١] يعني بالإضافة النسب، فهو ممن يرى أن أصل (ذيت): (ذيّة)؛ فقاس رد يائها المحذوفة عند التسمية على رد واو (ذو) المحذوفة عند النسب، فقيل: (ذوويّ).

والحق أن حاصل هذا الخلاف لا يظهر له أثر في الكلام؛ فإنّ رأي ابنِ كيسان تستوي فيه اللفظة مع لفظة من رأى أنها (ذيّت) المشددة أو أنها (ذيْت) التي أصلها (ذيّة) المحذوفة ياؤها.

***

## المبحث العاشر

## جمع الصفة من (أفعل) جمعًا سالمًا

قال السيرافي: «**وأما (أفعل) إذا كانت صفة كسرت على (فُعْل) ولا يُضم الثاني منه، وذلك (أحمر) و (حُمْر) و(أخضر) و (خُضْر)... والمؤنث مثل المذكر، كقولك: (حمراء) و (حُمْر) و (صفراء) و (صُفْر) ولا يجمع جمع السلامة إلا أن يُضطرّ شاعر، وقد ذكرنا ذلك، ورأيت ابن كيسان يذكر أنه لا يرى بأسًا بذلك**».[٢]

فبيّن أنهم لا يجمعون الصفة التي على وزن (أفعل) جمع السلامة لمذكرٍ ولا لمؤنث، وأن ذلك لا يجري في كلامهم إلا شعرًا محمولاً على الضرورة، وقد فصّل ذلك واستشهد له في غير ما موضع.[٣]

ثم ذكر أن ابن كيسان أجاز ذلك في السعة،[٤] وذكر بعضهم أنه استدل على رأيه بقول الكميت:[٥]

---

(١) انظر: المسائل البصريات (٨٧٣/٢)

(٢) شرح السيرافي (٣٩٠/٤).

(٣) انظر: شرح السيرافي (٣٨٥/٤).

(٤) انظر نسبة هذا الرأي إليه في: شرح المفصل (٣٠٧/٣) وشرح الشافية للرضي (١٧٢/٢) وشرح الكافية للرضي، القسم الثاني (٦٧١/١) والتذييل والتكميل (٣١٥/١).

(٥) البيت من الوافر، منسوب للكميت في الزاهر (٣٨٤/١) وشرح السيرافي (٣٨٥/٤)، وهو في ديوانه (١١٦/٢) وبلانسبة في شرح التسهيل (٧٩/١) وشرح الشافية للرضي (١٧١/٢) والمقاصد الشافية (١٨١/١) وهمع الهوامع (١٦٨/١).

**فما وجدت بنات بني نزار**
**حلائل أحمرين وأسودينا**

والحق أن هذا رأيُ الكوفيين، ونُسب إلى الفراء[١] إذ لا يشترطون لهذا الوصف الخلو من تاء التأنيث، ولا قبولها عند قصد معنى التأنيث، وابن كيسان متابع للكوفيين على هذا الرأي ومعتمد فيه على المسموع فيجعله مقيسًا، قال أبو حيان: «وعادةُ الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلًا، وليس بالجيد».[٢]

أما البصريون فلا يجيزون شيئًا من ذلك، فإن سُمع منه شيء حفظوه ولم يقيسوا عليه، ولهذا عدّوا بيت الكميت من قبيل الضرورة والشاذ والنادر.[٣]

فكل صفة لا يقبل مؤنثها الجمع بالألف والتاء عندهم؛ لا يجوز جمع مذكرها بالواو والنون، ومن هذا: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وعللوا ذلك بأن أحمر ونحوه من الصفات لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثه (حمراء) ليس على بناء مذكّره، فلما لم يقولوا (أحمرون) في المذكر؛ لم يقولوا (حمراوات) في المؤنث، قال العكبري: «والعلة في ذلك أن الصفة مشتقة من الفعل ففيها ضرب من الثقل ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف، والجمعُ والتأنيث ثقيلان فتزداد ثقلاً».[٤]

وتفسير هذا أن الصفات نوعان: أحدهما ما كان جاريًا على الفعل كضارب، وضاربة، وهذا يجمع جمع السلامة، لأنه لما جرى على الفعل؛ شُبِّه بلفظ الفعل الذي تتصل به واو الجماعة؛ لأن الفعل يسلم ويتغير بما يتصل به، فقولك: (فاعلون) بمنزلة (يفعلون)، و(فاعلات) بمنزلة (يفعلن).

والآخر ما كان كأحمر ونحوه، فهو غيرُ جارٍ على الفعل كالأول، ولهذا لا يجمع جمع السلامة.[٥]

***

(١) جاء في التذييل والتكميل (٣١٥/١): «وفي الإفصاح: أجاز الفراء جمع هذا الوصف بالواو والنون، والألف والتاء، وحكاه مسموعًا» وانظر نسبته إلى الكوفيين في: شرح التسهيل (٧٩/١) وهمع الهوامع (١٦٨/١).

(٢) التذييل والتكميل (٣١٥/١).

(٣) انظر: شرح السيرافي (٣٨٥/٤) والبديع في علم العربية (١٤٤/٢) وشرح الكافية الشافية (١٩٣/١) وتمهيد القواعد (٣٥٩/١).

(٤) اللباب (١٢١/١).

(٥) انظر: شرح المفصل (٣٠٧/٣) والتذييل والتكميل (٣١٥/١- ٣١٦).

## الخاتمة

بعد النظر في آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ودراستها، ومقارنتها بأقوال النحويين السابقين واللاحقين؛ يمكن الخلوص إلى النتائج التالية:

١- أن السيرافي لم يذكر آراء ابن كيسان المخالفة لرأيه على سبيل الاعتراض مطلقًا، أو حين لا يجد لها تسويغًا نحويًا، بل إنه يأخذها بالقبول حين يرى لها وجهًا في القياس، وينص على ذلك.

٢- أن السيرافي في بعض المواضع لا ينسب إلى الكوفيين الرأي الذي يتابعهم عليه ابنُ كيسان، بل يكتفي بنسبته إليه.

٣- أن الغالب على هذه الآراء مخالفةُ البصريين واختيار مذهب الكوفيين، ولكنّ منها أيضًا ما انفرد فيه ابن كيسان برأي لم يسبق إليه بناء على اجتهاده في القياس.

٤- أن ابن كيسان ميّال إلى التوسع في السماع، فيأخذ بالشاهد والشاهدين ويُجري عليهما، وهذا مذهب كوفيّ في التقعيد انتهجه ابن كيسان من تتبع المدرستين والانتقاء من آرائهما والجمع بين طرائقهما في الدرس النحوي.

٥- أن ابن كيسان لا يجد بأسًا في القياس على ما شذ عن القياس حين لا يكون شاذًّا في الاستعمال، كما صنع في قياس (سَنون) على (بَنون) على الرُّغم من خروجها عن الأقيسة.

٦- أن ابن كيسان نحويٌّ شجاع، مستقلّ برؤيته ورأيه، يملك أدوات التفكير النحويّ التي تجعله ينفرد بآرائه وقياسه واحتجاجه، ولعل هذا ما حمل بعض النحويين على انتقاده، وانتقاصه بأنه خلط بين المذهبين ولم يتقنهما.

٧- أن عناية النحويين الكبار بآراء ابن كيسان، ونصَّهم عليها في مصنفاتهم دليلٌ على مكانة هذا العالِم، وقيمة آرائه النحوية عندهم، واستحقاقِها للتدوين والتداوُل والمناقشة.

***

## فهرس المصادر والمراجع

١. ابن كيسان النحوي، لمحمد الدعجاني، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٧٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد السهلي، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ.

٤. الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٥. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه الهمذاني، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ.

٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.

٩. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

١١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢١ه.

١٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨- ١٤٣٤هـ.

١٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن مالك الجياني، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٥. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٦. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ.

١٧. توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: د. فايز زكي، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٨. جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير

بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٩. حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لشهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢١. درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٢. درة الغواص مع حاشية ابن بِرّي وابن ظفر، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٣. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م.

٢٤. رسالة منازل الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

٢٥. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٦. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٧. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٢٨. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لزين الدين خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٣١. شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٢. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الثاني) تحقيق: يحيى بشير مصري، عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

٣٣. شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، المعروف بابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٤. شرح المكودي على الألفية، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.

٣٥. شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن مالك الجياني، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٧. الشوارد (ما تفرد به بعض أئمة اللغة)، لرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصغاني، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٨. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

٣٩. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٠. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٤١. الكشاف، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٣. اللمحة في شرح الملحة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن الجذامي المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٤. اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٤٥. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٦. المدارس النحوية، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

٤٧. المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٨. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤٩. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ.

٥٠. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.

٥١. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٢. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرون، دار عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٥٣. معجم الأدباء، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م

٥٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٥٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ.

٥٧. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٥٨. نتائج الفكر في النَّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٦٠. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٦٢. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

***